

# الفرز السريع ومراقبة الانتخابات

كتيب المعهد الديمقراطي الوطني للمنظمات المدنية  
والأحزاب السياسيّة

## The Quick Count and Election Observation

An NDI Handbook for Civic Organizations and Political Parties

مليسا إستوك ونيل نافيت وغلين كوان  
Melissa Estok, Neil Nevitte and Glenn Cowan

المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدوليّة  
National Democratic Institute for International Affairs

هذا الدليل متوفر باللغة الانجليزية من مكتبة الكونغرس طبقاً للمعلومات المفصلة أدناه:

### Library of Congress Cataloging-in- Publication Data

Estok, Melissa, 1964-

The quick count and election observation: and NDI handbook for civic organizations and political parties/ Melissa Estok, Neil Nevitte, and Glenn Cowan.

p. cm.

ISBN 1-880134-31-4

1- Election monitoring. I. Nevitte, Neil. II. Cowan, Glenn, 1947-

III. National Democratic Institute for International Affairs. IV. Title.

JF1083 .E85 2002

324.6'5--dc21

2002006488

هذه النسخة العربية مراجعة وتدقيق ميّ الأحمر، المعهد الديمقراطي الوطني - لبنان.  
حقوق الطبع © المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، 2002. 12/04.  
واشنطن العاصمة. جميع الحقوق محفوظة. يمكن نسخ أجزاء من هذا العمل  
و/أو ترجمتها لأغراض غير تجارية، شرط ذكر المعهد الديمقراطي الوطني  
كمصدر لهذه المواد وشرط إرسال نسخ من أية ترجمة إلى المعهد.



## About NDI

## نبذة عن المعهد الديمقراطي الوطني

مجلس الإدارة  
مدلين ك. أولبرايت  
رئيس مجلس الإدارة  
راشيل هورويتز  
نائب رئيس مجلس الإدارة  
كينيث ف. ملى  
سكرتير

يوجين أبنغيرغ  
أمين صندوق

كينيث د. ورك  
رئيس

برنارد و. أرومن  
ج. براين أتود  
هرريت س. باييت  
اليزابيث فرولي باغلي  
جون باغيت كالاميكيديس  
باربارا ج. إيسترنغ  
جيرالدين أ. فرارو  
سام ججندسون  
باتريك ج. غريفن  
جون أندرسون غروو  
شيرلي روبنسون هول  
هارولد هونجوجو كوخ  
بيتر ب. كوفز  
ولليوت ف. كوليك  
نات لاکور  
لويس مانيلو  
كوستانس ج. ميلستين  
موللي رايسر  
نيكولس أ. راى  
سوسان إ. رايس  
نانسي هـ. روبن  
وليان ك. شوكنس  
مارفا أ. سمولس  
ميشال ر. ستيد  
موريس تميلسان  
آرتور فانزولا

الجمعية العمومية  
وليام ف. الكسندر  
ميشال د. بارنس  
جون براداماس  
بلي برادلي  
امانيول كليفر، 2  
ماريو م. كومو  
باتريسا م. ديريان  
كريستوفر دود  
ميشال س. دوكلينس  
توماس ف. إعلنتون  
مارتين فروست  
ريشارد ن. غارندر  
ريشارد أ. جيفارديت  
جون ت. جويس  
بيتر ج. كللي  
باول ج. كيرك، الصغير  
جون لويس  
دونالد ف. ماك هاتري  
أيزر ج. ميكفا  
إيز ناييلور مورتن  
دانيل باتريك موينيهان  
شارلز س. روب  
ستيفن ج. سولارز  
ثيادور س. مورانسن  
إستييان إ. تورس  
آنا ووكسلر  
أندرو ج. يونغ

رؤساء عامون  
باول ج. كيرك، الصغير  
والتر ف. موندال  
شارلز ت. ماتات

المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية هو منظمة دولية لا تتوخى الربح المادي، وتسعى إلى توطيد الديمقراطية ونشرها حول العالم. يوفر المعهد الديمقراطي الوطني، مستعينًا بشبكة دولية من الخبراء المتطوعين، مساعدة عملية للقادة المدنيين والسياسيين لدفع القيم والممارسات والمؤسسات الديمقراطية إلى الأمام. يعمل المعهد الديمقراطي الوطني مع ديمقراطيين في كل مناطق العالم لأجل إنشاء منظمات سياسية ومدنية، وحماية الانتخابات، وتشجيع مشاركة المواطنين، والانفتاح والمساءلة في الحكم.

تعتمد الديمقراطية على الهيئات التشريعية التي تمثل المواطنين وتشرف على الهيئة التنفيذية والسلطات القضائية التي تحمي سيادة القانون، والأحزاب السياسية العلنية والقابلة للمساءلة، والعمليات الانتخابية حيث يختار الناخبون ممثلهم في الحكومة بحرية. ولما كان المعهد الديمقراطي الوطني يشكل حافزاً للتطور الديمقراطي، فهو يدعم المؤسسات والعمليات التي تساهم في ازدهار الديمقراطية.

**إنشاء المنظمات السياسية والمدنية:** يُساعد المعهد الديمقراطي الوطني في بناء مؤسسات راسخة على قاعدة واسعة وتمتع بتنظيم جيد لتشكل ثقافة مدنية قوية. فالديمقراطية مرهونة بقيام هذه المؤسسات التي تقوم بدور الوسيط وتكون بمثابة صوت المواطنين المطلعين وترتبط فيما بينهم وبين الدولة وتوفر سبيل المشاركة في السياسة العامة.

**حماية نزاهة الانتخابات:** يشجع المعهد الديمقراطي الوطني إقامة عمليات انتخابية شفافة وديمقراطية. فقد طلبت أحزاب سياسية وحكومات من المعهد الديمقراطي الوطني دراسة القوانين الانتخابية وتقديم النصح في كيفية التحسين. كما يوفر المعهد المساعدة الفنية للأحزاب السياسية والمجموعات المدنية للقيام بحملات تنقيف الناخبين وتنظيم برامج مراقبة العمليات الانتخابية. إن المعهد الديمقراطي الوطني رائد على المستوى الدولي في مجال مراقبة الانتخابات حيث سبق له أن نظم بعثات دولية للقيام بعمليات مراقبة الانتخابات في العشرات من البلدان، وساعد بالتالي على التأكد من أن نتائج الانتخابات تعكس إرادة الشعب.

**تعزيز الشفافية والمساءلة:** يستجيب المعهد الديمقراطي الوطني لطلبات يوجهها رؤساء حكومات ومجالس نواب وأحزاب سياسية ومنظمات المجتمع المدني التي تسعى إلى الحصول على النصح في مسائل تتعلق بالإجراءات التشريعية، وخدمات الناخبين، والتوازن بين العلاقات المدنية والعسكرية في المجتمع الديمقراطي. يعمل المعهد الديمقراطي الوطني من أجل إنشاء هيئات تشريعية وحكومات محلية محترفة، وقابلة للمساءلة والشفافية وسريعة الاستجابة لمواطنيها.

إن التعاون الدولي هو العنصر الأساسي في توطيد الديمقراطية بشكل فعلي وفعال. كما أنه ينقل رسالة أعمق إلى ديمقراطيات جديدة وناشئة، مفادها أن الأوتوقراطيات المستبدة منعزلة بطبيعتها وتهاب العالم الخارجي، في حين تعول الديمقراطيات على حلفاء دوليين وعلى نظام دعم فاعل. إن المعهد الديمقراطي الوطني الذي يُخذ واشطن العاصمة مقراً له، بالإضافة إلى مكاتب ميدانية في كل منطقة من العالم، يتم مهارات فريق عمله من خلال استقطاب الخبراء من كل أنحاء العالم، ومعظمهم من المتمرسين والممارسين المحنكين للنضال الديمقراطي في بلدانهم، ويتشاطرون وجهات نظر قيمة في التنمية الديمقراطية.

### المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية

2030 شارع أم، شمال غرب، الطابق الخامس

واشنطن العاصمة، 20036-3306، الولايات المتحدة الأمريكية

تلفون: +1 202 728 5500

فاكس: +1 202 728 5520

البريد الإلكتروني: CONTACTNDI@NDI.ORG

الموقع الإلكتروني: HTTP://WWW.NDI.ORG



أعدّ المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية هذا الدليل لمساعدة كل من يعمل من أجل تأمين مساهمة انتخابية حول العالم. لقد لعبت عمليات الفرز السريع للأصوات الانتخابية أحياناً دوراً حاسماً في ردع الاحتيال أو كشفه؛ كما أنها ساعدت في أحيان أخرى على إحلال الثقة في العملية الانتخابية مما أدى إلى قبول نتائج كانت تُشرف في ظروف أخرى. كما أنّ عمليات الفرز السريع ركزت الثقة، في حالاتٍ أخرى، بأنّ عمليات اليوم الانتخابي قد أصبحت أكثر تنظيماً وشفافية. في جميع الأحوال، استلزم الفرز السريع جهوداً استثنائية تشمل: استقطاب المئات إن لم يكن الألوف من المتطوعين، وتطوير بنى اتصالات موثوق بها وسريعة في بلد معين، وتحليل أحجام كبيرة من المعطيات تحليلاً دقيقاً في ظروف عاجلة جداً، فضلاً عن ممارسة تقييمات سياسية حكيمة في ما يخصّ كيفية تقديم منهجية الفرز السريع ونتائجه.

في الواقع، لا يرضى القيمون بإجراء فرز إلا وفق درجة عالية من الامتياز، خصوصاً بفضل التمارين المكثفة الهادفة إلى هذا المستوى؛ وهو امتيازٌ في احتراف التنظيم والتحليل والتقييم السياسي غير المنحاز اللازم لإعلان نتائج فرز سريع. حظي المعهد الديمقراطي الوطني فرصة رؤية جهد مماثل في تجربته الأولى في مراقبة دولية للانتخابات، من خلال عمل حركة المواطنين الوطنية من أجل انتخابات حرة - (نامفرال) NAMFREL التي تتخذ الفلبين مقراً لها. فقد كشف الفرز السريع الذي أجرته (نامفرال) NAMFREL سنة 1986 في الانتخابات "المفاجئة"، الاحتيال الذي أقدم عليه نظام فرديناند ماركوس. وسعى القيمون إلى الامتياز مرة أخرى، عندما أجرت "لجنة الانتخابات الحرة" (CEL)، بمساعدة المعهد الديمقراطي الوطني، فرزاً سريعاً في الاستفتاء العام سنة 1988 في التشيلي، فأظهرت النتيجة رفض التمديد لولاية الجنرال بينوشه. على مرّ السنين التي تلت هذه التجارب ومن خلال انتخابات عديدة، ساعد المعهد الديمقراطي الوطني مجموعات في أكثر من 25 دولة حول العالم من أجل تطوير طرائق فرز سريعة كجزء من جهودها الواسعة في مراقبة العمليات الانتخابية. فانضمّ العديد من هذه المنظمات إلى المعهد الديمقراطي الوطني لنقل المهارات والمعارف إلى ناشطين ديمقراطيين في بلدان أخرى. وفي الحقيقة، ليس في الأمر مغالاة إن قلنا إنّ هذه المنظمات قد ساهمت في تنمية حركة عالمية بهدف مراقبة انتخابات داخلية ومحلية.

يتشرف المعهد الديمقراطي الوطني بالقادة السياسيين والمدنيين، وهو مدين لهم أيضاً لدعوتنا من أجل مساعدتهم في بناء قدراتهم على مراقبة الانتخابات، بما في ذلك من خلال إجراء فرز سريع للأصوات الانتخابية. لقد واجه العديد منهم تهديداً يمسّ سلامتهم الشخصية، في محاولاتهم لمساءلة الحكومات حول القوانين الانتخابية ومعاييرها. من المستحيل ذكر كلّ من انخرط في هذه النشاطات، غير أنّ هؤلاء الأفراد الذين سوف نذكرهم تالياً قد انضموا إلى مهمّات المعهد على نحو متكرّر، من أجل تعزيز عمليات فرز سريع للأصوات الانتخابية وجهود موسّعة في مراقبة الانتخابات، وهم: مارينو "مارس" كيسادا، وداماسو ماغبول، وخوسي كونثيبيون جونيور، وتيليبارت لاوك (حركة المواطنين الوطنية من أجل انتخابات حرة - (نامفرال) NAMFREL في الفلبين)؛ ميروسلاف سافليافسكي، واسفيلو بارتشيف، ومريانا درينسكا، وكراسن كراليف والراحل مكايل ياناكياف (BAFE، بلغاريا)؛ وألينا إينايي، ودانيلا دياكونو، وأدريان سورسكو (PDA، رومانيا)؛ ومونيكا خيمينيس،

وإدواردو ميمكا (CEL/PARTICIPA، تشيلي)؛ وإيسيتيان كاباييرو (CED/SAKA، باراغواي)؛ وفيروز حسن وطارق الغاني (FEMA، بنغلادش)؛ وتوفيق أمنو (GERDDES-أفريقيا، بنين)؛ وأدامو كومبو (COSUPEL، نيجر)؛ هونوري غي (GERDDES-ساحل العاج)؛ وبارفي موكونكو (OCDH، جمهورية الكونغو)؛ ومارتين غال (GERDDES-الكونغو)؛ وتاج الدين علي-ديابكت (توغو)؛ وكريسيان ليغيد (GERDDES-توغو)؛ وأريستيد سوكامبي (GERDDES-جمهورية أفريقيا الوسطى)؛ وفارس السنباني (ADI، اليمن)؛ وسيرجيو أغوايو ومارتا بيريس (ALIANZA CIVICA، المكسيك)؛ وكلوديا مورالس وإيسيس دوارتي (PARTICIPACION CIUDADANA، الجمهورية الدومنيكية)؛ ورافاييل رونكاغليولو وبيبي باترون وبيرسى مادينا وروداسيندو "رودي" فيغا (TRANSPARENCIA، البيرو)؛ وإيرين بيرورانا وفرانسيسكو فونغ (JUSTICIA Y PAZ، الباناما)؛ وكلارمونت لاي ولاورنس لاتشمانسينغ (EAB، غويانا)؛ وسوزانا "سوزي" جازيك وفلاديمير بران (GONG، كرواتيا)؛ وأولاكسي ليتشكوفاك وإيهور بوبوف (CVU، أوكرانيا). لقد خدم لاحقاً العديد من هؤلاء الأفراد كأعضاء من فريق عمل المعهد الديمقراطي الوطني من خلال تعزيز المشاركة السياسية بواسطة مجموعات مدنيّة خارج نطاق بلدانهم.

مليسا إستوك ونيل نافيت وغلين كوان هم الذين ألفوا هذا الدليل بعد اكتسابهم خبرة واسعة في هذا المجال حول العالم، من خلال مساعدة الناشطين الديمقراطيين في بناء جهود فرز سريع للأصوات الانتخابية كأداة للمساعدة الانتخابية، وهم بالتالي الخبراء الرائدون في هذا المجال. أما غلين كوان فيستحق أن تأتي على ذكره بشكل خاص لكونه ربّما المتطوّع الأكثر نشاطاً في المعهد الديمقراطي الوطني على مرّ السنين، ابتداءً من الفيليبين سنة 1986 إلى التشيلي سنة 1988 فعشرات البلدان، فضلاً عن رحلات عديدة غيرها لحساب المعهد. ساعد باتريك ميرلوه، كبير المساعدين في المعهد الديمقراطي الوطني ومدير البرامج في العمليّات الانتخابية والسياسية، في تصميم هذا الدليل وتطويره، كما كان محرّر المشروع. لذا تبدو مساهمته الأساسية واضحة من خلال هذا الدليل. كما شارك بيتر ريدموند، الممثل الميداني السابق في المعهد الديمقراطي الوطني، في جهود فرز الأصوات السريع في بنغلادش ونيكارغوا، فضلاً عن مساهمته الواسعة في تحرير هذا الدليل. أما لورنس لاتشمانسينغ، نائب المدير السابق لبرامج آسيا في المعهد الديمقراطي الوطني وممثل ميداني سابق للمعهد ذاته، فقد عمل في عمليّات الفرز السريع ومراقبة الانتخابات في العديد من البلدان، بالإضافة إلى هولي روتراوف، المسؤولة عن برامج العمليّات الانتخابية والسياسية التي ساهمت أيضاً في إعداد هذا الكتاب. وساعدت ليندا باترسون، مساعدة برنامج المعهد الديمقراطي الوطني للبرامج الانتخابية، في جمع المعلومات والمواد اللازمة لوضع الدليل، وتعاونت سوزان بوغي أيضاً في تحرير الدليل وإنتاجه.

أضف إلى ذلك أنّ الخبرة التي يعكسها هذا الكتاب ترتكز على قاعدة أرساها لاري غاربر الذي كان من رواد الفرز السريع في الوقت الذي أمضاه في المعهد الديمقراطي الوطني (1986-1993). كما شارك أعضاء سابقون وحاضرون من فريق عمل المعهد الديمقراطي الوطني في جهود الفرز السريع، وتظهر تجاربهم من خلال هذا الدليل، ومنهم: ليزا ماكلين ومايك مارشال وسانتياغو كانتون وإريك بيورنلاند وطوم مليا وباتريسيا كيفر وإدوارد ماكماهون ومارك فارشتين وستيف غرينر وأدريان مونغا وكايت كالتش وكيفن جونسن وكين مورلي وريتشارد كلاين وكاتي فوكس وكيرك غراغرسون ومات ديبل وجوناس روليت ومريم مونتاغ ومكرم عويس ومايكل ستودارد وكيفن جونسون ولين هيلر وجوستيس مانسا.

كان الإعداد الأولي لهذا الملف وإنتاجه وتوزيعه ممكناً بفضل الهبة التي منحتها وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية (USAID). فأجريت العديد من جهود الفرز السريع المشار إليها في نصوص هذا الدليل، إلى حد كبير بواسطة منح من وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية USAID والوقفية الوطنية للديمقراطية. لقد قدم مركز الديمقراطية والحكم التابع لمكتب USAID للديمقراطية، وجمعية المساعدة في النزاع والمساعدة الإنسانية، تشجيعاً قيماً لهذا المشروع في كل مراحله. إنَّ فراء هذا الدليل مدعوون إلى الاتصال بالمعهد الديمقراطي الوطني من أجل إبداء أية تعليقات أو إقتراحات أو مطالب.

### كينيث وولاك

رئيس المعهد الديمقراطي الوطني







i-5	شكر وتقدير.....
i-13	تمهيد.....
i-15	المقدمة.....
1	الفصل الأول: لمحة تاريخية عن عمليات الفرز السريع.....
1	تحديد الفرز السريع.....
3	أهداف الفرز السريع..... إحباط الاحتيال... كشف الاحتيال... تخمين النتائج في الوقت المناسب... إدخال الثقة تدريجياً في العملية الانتخابية... الإبلاغ عن نوعية العملية الجارية... تشجيع مشاركة المواطن... توسيع النطاق التنظيمي وبناء المهارات... الإعداد لنشاطات مستقبلية
9	شروط الفرز السريع المسبقة..... الوصول إلى المعطيات... المصادقية حيال الجمهور... الموارد المناسبة
10	المضي قدماً.....
13	الفصل الثاني: المباشرة بالعمل.....
14	القيادة وفريق العمل..... مجلس الإدارة... الموظفون الرئيسون
23	تخطيط المشروع..... وضع لائحة بالأحداث والنشاطات والتطورات المفصلية الهامة... تحديد النشاطات وفق جدول زمني... تحديد المهمات... اعتبارات تخطيط استراتيجي للجدول الزمني... تحفيز الموظفين
26	الميزانيات وجمع الأموال..... الكلفة... نفقات الميزانية... جمع الأموال
31	الفصل الثالث: تعزيز عملية الفرز السريع.....
31	العلاقات مع السلطات الانتخابية..... الأوراق التعريفية
34	العلاقات الخارجية..... الرد على المشككين
37	الحملة الإعلامية..... التقنيات الإعلانية
41	الفصل الرابع: إنشاء شبكة المتطوعين.....
42	تصميم المواد..... الاستمارات... الكتيبات
45	استقطاب المتطوعين..... اللجان الإقليمية والبلدية... المتطوعون المحليون... المتطوعون في العمليات المركزية... إقناع المتطوعين الجدد وانتقاؤهم
50	التدريب..... تدريب اللجان الإقليمية والبلدية... تدريب المتطوعين المحليين... تدريب المتطوعين للعمليات المركزية... تقنيات التدريب... تحفيز المتطوعين
55	اللوجستيات..... تخصيص الوقت والموظفين الكافيين

- 57 ..... **الفصل الخامس: المبادئ الإحصائية وعمليات الفرز السريع**
- 57 ..... **المبادئ الإحصائية الأساسية**  
الموثوقية والشرعية... العينة... السكان... الانتقال من العينة إلى السكان... الأرجحية: قانون الأعداد الكبرى ونظرية الحد المركزي... مستويات الثقة: تحديد العلاقة بين العينة والسكان
- 65 ..... **أخذ العينات**  
وحدة التحليل... هامش الخطأ: إلى أي حد علينا أن نكون دقيقين؟... أنواع العينات... عوامل التصحيح
- 81 ..... **الفصل السادس: العنصر النوعي في الفرز السريع**
- 83 ..... **تصميم استمارات المراقبة**  
كم يجب أن يبلغ طول الاستمارات؟... المسموح والممنوع في طرح الأسئلة... ما هي الأمور التي يجب تفاديها... استمارات المراقبة: مثال
- 92 ..... **تحليل معطيات نوعية**  
الإعدادات التي تسبق الانتخابات... الخطوات المتبعة في تحليل المعطيات النوعية
- 101 ..... **الفصل السابع: جمع بيانات الفرز السريع وتحليلها**
- 101 ..... **البروتوكولات المتبعة في تقرير البيانات**
- 102 ..... **تدقيق المعلومات**  
تدقيق المعلومات من الحقل الميداني... الاستراتيجيات المتبعة لإدارة المعلومات المتدفقة من الحقل... تدقيق المعلومات داخل مركز جمع البيانات... القاعدة البيانية الرئيسية... تخلص العينة واستعادة البيانات
- 112 ..... **التحليل الإحصائي لبيانات الفرز السريع**  
التحليل الأولي للبيانات... تطوّر نتائج فرز الأصوات... تحليل البيانات وفقاً للطبقات... إعلان نتائج الانتخابات
- 121 ..... **الفصل الثامن: "اللعبة النهائية"**
- 121 ..... **تطوير بروتوكول لاستعمال البيانات**  
مراجعة السياق الانتخابي... تذكّر أهداف الفرز السريع... وضع برنامج باليوم الانتخابي... مضمون البروتوكول المتبع في إعلان البيانات
- 125 ..... **إعلان بيانات الفرز السريع**
- 126 ..... **نشاطات محددة**  
متى نحتاج إلى التحرك السريع ما بعد الانتخابات... تقرير ما بعد الانتخابات
- 130 ..... **التحضير للمستقبل**
- 133 ..... **الملاحق**
- 172 ..... **حول الكتاب**

	الملحق 1أ:
134	المنظمات التي قد تلقت مساعدة المعهد الديمقراطي الوطني لإجراء عمليات الفرز السريع.....
	الملحق 1ب:
135	منظمات المراقبة الانتخابية المحليّة غير الحزبيّة التي تعاون معها المعهد الديمقراطي الوطني حول العالم.....
	الملحق 2أ:
143	جدول زمني لمدة 8 أشهر يبيّن خطة العمل للمراقبين المحليين في نيكاراغوا عام 1996.....
	الملحق 2ب:
144	عيّنة عن خطة عمل الفرز السريع لمدة 6 أسابيع قبل انتخابات أندونيسيا، 1999.....
	الملحق 3أ:
145	مثال على قانون انتخابي متعلّق بمراقبي الانتخابات المحليّة، رومانيا عام 1993.....
	الملحق 3ب:
148	مثال على تنظيم انتخابي يتعلّق بمراقبي الانتخابات المحليّة، جنوب أفريقيا، 1993.....
	الملحق 3ج:
149	مثال على قانون سلوك مراقبي الانتخابات، سيراليون، 2002.....
	الملحق 3د:
151	مثال على قانون سلوك مراقبي الانتخابات، بنغلادش، 1995.....
	الملحق 4:
153	أحكام حقوق الإنسان المتعلقة بالانتخابات.....
	الملحق 5:
160	رسالة استقطاب عام لمنسقين إقليميين، سلوفاكيا، 1998.....
	الملحق 6:
162	رسم بياني للمكاتب الإقليمية في صربيا.....

الملحق 7أ:

163 ..... عينة عن تعهد المراقبين بالحيادية، من أوكرانيا، 1994

الملحق 7ب:

164 ..... عينة عن تعهد المراقبين بالحيادية، من غويانا، 1994

الملحق 7ج:

165 ..... عينة عن تعهد المنسقين الإقليميين بالحيادية، كازاخستان

الملحق 8:

166 ..... مثال على تمارين تدريبية مُعدة للفرز السريع

تمثل إرادة الشعب في بلد ما- والتي تعبّر عنها الانتخابات الحقيقية والدورية- أساس سلطة أية حكومة ديمقراطية. هذا ما تنصّ عليه المادة 21 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكلّ وثيقة دولية أساسية لحقوق الإنسان تتناول الحقوق المدنية والسياسية، ممّا يؤدي إلى موجبات معاهدة والتزامات دولية تركز على هذا المبدأ. تجدر الإشارة إلى أنّه مبدأ مقدّس يرد في الدساتير الحديثة في أنحاء العالم كافة. رغم ذلك، يبدو بلوغ هذا المفهوم الديمقراطي غالباً صعب التحقيق.

هناك العديد من البلدان التي تجري انتخابات ديمقراطية. غير أنّ الذين يسيطرون على مؤسسات أو موارد تابعة للدولة، أو أساليب رشوة منظمة، أو إكراه، غالباً ما يحاولون التلاعب بالعمليات الانتخابية من خلال: رفض منح خصومهم الحق في الترشّح، ومنعهم من تنظيم حملات لجمع الأصوات الانتخابية، ومنعهم من الوصول إلى وسائل الاتصالات العامة، وحرمان الناخب من المعرفة اللازمة لاتخاذ خيار سياسي واع، وترهيبه لنهيّه عن القيام بخيار سياسي حرّ، وتقسيم الدوائر الانتخابية لمصلحة جماعة معينة لمنع التصويت العادل. عندما تكون هذه الأساليب غير كافية من أجل ضمان الفوز، غالباً ما يسعى مرتكبو الاحتيال إلى التلاعب بعمليات اليوم الانتخابي من خلال: إعاقة الوصول إلى المكاتب الانتخابية، ومنع الناخب المؤهل للتصويت من حقه في الاقتراع، وترتيب تصويت غير شرعي لصالحه بالإضافة إلى ملء صناديق الاقتراع والتلاعب بفرز الأصوات وجدولتها، والإعلان عن نتائج احتيالية بالإضافة إلى منع أساليب الطعن القانونية المناسبة. وبلي الإرهاب والجزاء السياسي الانتخابات أحياناً أيضاً، كما يُمنع الفائزون الشرعيون من تولّي المنصب الذي انتخبوا لأجله. من شأن تطوّرات مماثلة أن تحرم الحكومة من طابع ولايتها الديمقراطي وتهيء الوضع لعدم استقرار سياسي.

بالتالي، على الأحزاب السياسية والمرشّحين أن يطوّروا مهارات من أجل مراقبة مجموعة واسعة من العمليات والمؤسسات التي تحيط بالعملية الانتخابية، كما عليهم أن يتعلّموا كيفية تجنيد الدعم الشعبي واستعمال آليات تقديم الشكاوى، سعياً إلى حلول سلمية لشكاوهم. وعلى المنظمات المدنية وغيرها المؤتمّرة بالحكم الديمقراطي أن تتهمك بشكل مباشر في جهود المراقبة الشاملة من أجل تأمين نزاهة العملية الانتخابية. ببساطة، لا يمكن فصل الانتخابات عن السياق السياسي الأوسع في دولة ما، كما يجب بذل الجهود الرامية إلى تأمين السلامة الانتخابية على نحو واسع.

بالرغم من ذلك، تبلغ العمليات الانتخابية كافة نقطة حرجة في اليوم الانتخابي- وفي هذا النهار بالذات يلعب فرز الأصوات الموثوق به دوراً حاسماً. فيتمّ الاعتماد على التقرير الفائق الدقة والسريع حول نوعية عمليات التصويت والفرز، بالنسبة لعينة إحصائية عشوائية تؤخذ من المراكز الانتخابية، في سبيل طمأننة المتبارين السياسيين والمواطنين على حدّ سواء إلى ضرورة الوثوق بالانتخابات. ويهدف تحليل مواطن الخلل إلى تصحيحات في الوقت المناسب وتقييمات ملائمة لأثرها المحتمل على النتائج الانتخابية. كما يمكن لتقدير النتائج الانتخابية المأخوذة من أحد المراكز الانتخابية، بشكل سريع ودقيق للغاية، أن يُحبط الاحتيال ويُسكن التوتّر، ويتيح لمن تخوله النتائج الانتخابية تولّي منصب ما إن يتولاه بعد الحصول على الثقة الشعبية بولايته الديمقراطية. ومن ناحية أخرى، يمكن أن يكشف التحقق المنهجي والمحايد والدقيق من نتائج عمليات اليوم الانتخابي ونوعيتها عن مخالقات للأصول ومحاولات شائعة لقرصنة الانتخابات.

كما يظهر في صفحات هذا الدليل، قد يتمركز الفرز السريع في صلب تطورات دراماتيكية ذات مخاطر عالية. لقد كشف النقاب عن محاولات لكسب الانتخابات بوسائل غير مشروعة، وبالتالي مهد الطريق للدفاع الشعبي عن الحقوق المدنية والسياسية، كما حصل في الفلبين سنة 1986 وفي جمهورية يوغسلافيا الفدرالية سنة 2000. وأحبط الفرز السريع كل من كان يميل إلى تجاهل إرادة الشعب، كما حصل في الاستفتاء العام في التشيلي سنة 1988، وفي الجولة الأولى من انتخابات البيرو سنة 2000. لقد أتاح الفرز تقبل المرشحين في الانتخابات للخسائر الانتخابية المفاجئة، حيث أظهرت استطلاعات الرأي تعادلاً فعلياً قبل يوم الانتخابات بقليل، على غرار ما حصل في انتخابات بلغاريا سنة 1990 أو في استطلاع الرأي في نيكاراغوا سنة 2001. وقد حث الفرز المرشحين والمواطنين على التحلي بالصبر في الانتخابات التي تأخرت فيها عمليات الجدولة الرسمية إلى حد كبير، كما حدث في انتخابات اندونيسيا سنة 1999. في كل حالة من الحالات السابق ذكرها، حال الفرز السريع دون حدوث نزاعات. كما ساهم إلى حد كبير، في كل حالة شارك فيها المعهد الديمقراطي الوطني في جهود فرز الأصوات السريع حول العالم، من بنغلادش إلى ملاوي، ومن أوكرانيا إلى الباراغواي، في ضمان احترام إرادة الشعب السياسية.

لا تستلزم كل عملية انتخابية بالضرورة فرزاً سريعاً، أقله ليس في شكله التام، كما يشدد مؤلفو هذا الدليل. فضلاً عن ذلك، يعبر الفرز السريع عن عمليات اليوم الانتخابي ليس إلا، ولا يطلعنا بحد ذاته إن كانت التطورات التي تسبق العملية الانتخابية، أو تليها، تدعم طبيعة الانتخابات الديمقراطية أو تنفيها. ويمكن فهم عمليات الفرز السريع بشكل أفضل على أنها عنصر حرج في عملية مراقبة انتخابية شاملة، غير أنها فريدة في أثرها وأساسية أحياناً لتحديد درجة الثقة المضمونة في نتائج الانتخابات. بالتالي، يسرّ المعهد الديمقراطي الوطني تقديم هذا الدليل كجزء من سلسلة مواد مرجعية لمراقبة العملية الانتخابية.

يعكس هذا الدليل أحدث ما توصل إليه فن إجراء الفرز السريع. فقد تطورت المنهجيات الموصوفة بشكل ملحوظ خلال الخمس عشرة سنة الماضية، ولا شك في أنها ستشهد المزيد من التطور. وفي الوقت عينه، ليست الإجراءات العالية الدقة ضرورية في الأحوال كافة. بالفعل، قد تحول القيود المفروضة على الوقت أو على الموارد البشرية والمالية دون استعمال بعض التقنيات المذكورة في صفحات هذا الدليل. أظهرت تجربة المعهد الديمقراطي الوطني أنه يجب إجراء كل عملية انتخابية وكل فرز سريع في ضوء الظروف الخاصة بالبلد الذي تجرى فيه.

يأمل المعهد بأن يساهم هذا الدليل في مساعدة قادة المجتمع المدني والأحزاب السياسية التي تقرّر تنمية المعرفة العملية والبنى التنظيمية اللازمة لاستعمال هذه الأداة حسب الأصول. نتطلع إلى التعلّم من ناشطين ديمقراطيين آخرين في ما يخص أساليب تحسين الفرز السريع ومراقبة الانتخابات بشكل عام.

**باتريك ميرلوه**

كبير المساعدين في المعهد الديمقراطي الوطني ومدير البرامج في العمليات الانتخابية والسياسية

**كينيت وولاك**

رئيس المعهد الديمقراطي الوطني

# المقدمة

## Introduction

يُصِف هذا الكُتَيْبُ كَيْفِيَّةَ تَنْظِيمِ الْفَرْزِ السَّرِيعِ الْمَعْرُوفِ أَيْضاً بِجَدْوَلَةِ الْأَصْوَاتِ الْمَتْوَاظِيَةِ (PVT) وَإِجْرَائِهِ. الْفَرْزُ السَّرِيعُ هُوَ طَرِيقَةٌ فَعَّالَةٌ لِمُرَاقَبَةِ تَطَوُّرَاتِ الْيَوْمِ الْإِنْتِخَابِيِّ. لَقَدْ أُجْرَتِ مَجْمُوعَاتٌ حَوْلَ الْعَالَمِ عَمَلِيَّاتِ فَرْزٍ سَرِيعٍ مِنْ أَجْلِ تَعْزِيزِ الْعَمَلِيَّاتِ الْإِنْتِخَابِيَّةِ الْدِيمُقْرَاطِيَّةِ وَكَشَفِ التَّلَاعِبِ فِي النَتَائِجِ الْإِنْتِخَابِيَّةِ. مِنْ هُنَا، يَتَوَجَّهُ هَذَا الدَّلِيلُ بِشَكْلِ خَاصٍ إِلَى الْمُنْظَمَاتِ الْمَدْنِيَّةِ الَّتِي تَرَاقِبُ الْإِنْتِخَابَاتِ، غَيْرَ أَنَّ الْمُبَادِئَ وَالنِّصَائِحَ الَّتِي يَحْتَوِيهَا تَنْطَبِقُ أَيْضاً عَلَى مَشَارِيعِ مُرَاقَبَةِ الْإِنْتِخَابَاتِ الَّتِي تَقُومُ بِهَا الْأَحْزَابُ السِّيَاسِيَّةُ وَالْمُنْظَمَاتُ الدَوْلِيَّةُ.

الفرز السريع هو  
طريقة فعّالة لمراقبة  
تطوّرات اليوم  
الانتخابي... ولتقييم  
نوعيّة اليوم الانتخابي  
الإجماليّة، وللتحقّق  
من نتائج الانتخابات  
الرسميّة.

يشرف المراقبون خلال الانتخابات على عمليّات التصويت والفرز في مراكز اقتراع يتم انتقاؤها بصورة خاصة؛ فيسجلون معلومات أساسية في استمارات موحّدة المعايير وينقلون نتائجها (بما في ذلك نتيجة فرز الأصوات في مراكز الاقتراع) إلى مركز موحّد لجمع المعطيات. يستعمل رؤساء الفرز السريع هذه المعلومات لتقييم نوعيّة اليوم الانتخابي الإجماليّة، أو التحقّق من نتائج الانتخابات الرسميّة بناءً على تحليل دقيق لمعطيات المركز الاقتراعي.

أصبحت منهجيّة الفرز السريع على درجة عالية من التطوّر في السنوات الخمس عشرة الأخيرة. يمثّل استعمال علم الإحصاءات أحد الأركان الأساسيّة التي تستند إليها هذه المنهجية. غير أنّ معظم عمليّات الفرز السريع التي تجري حالياً لا تعتمد على جمع المعلومات من مراكز الاقتراع كافة، بل تُجمع المعطيات من عيّنة إحصائيّة عشوائيّة تؤخّذ من مراكز الاقتراع. يتيح هذا الأمر للمجموعات جمع المعطيات ونقلها بشكل سريع، على أن تكون دقيقة وموثوقاً بها، فلا تحتل سوى هامش خطأ طفيف جداً.

عمل المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدوليّة مع مجموعات مدنيّة في أكثر من 65 بلداً لمراقبة الانتخابات؛ كما أجرت منظمات مدنيّة عمليّات فرز سريع في 25 بلداً منها.<sup>1</sup> يوقر المعهد الديمقراطي الوطني الدعم في الفرز السريع للمنظمات الشريكة بناءً على تحليل مشترك لمستلزمات المنظمة. فيتضمن هذا الدعم توفير الخبراء الفنيين والتدريب بالإضافة إلى النصائح للتخطيط الإستراتيجي. ويرغب المعهد بشكل خاص في مساعدة مجموعات لربط المراقبة الانتخابيّة بنشاطات أخرى لتعزيز الديمقراطية.

<sup>1</sup> راجع الملحق 1 الذي يحتوي على لائحة من المنظمات التي عاونها المعهد الديمقراطي الوطني في إجراء عمليّات الفرز السريع، والملحق 1ب للحصول على لائحة شاملة بالمنظمات التي أشرفت على انتخابات محليّة غير حزبيّة، وهي منظمات عمل معها المعهد الديمقراطي الوطني أيضاً.

أظهرت تجربة المعهد الديمقراطي الوطني أنه يمكن للفرز السريع أن يلعب دوراً حيوياً في تعزيز النزاهة الانتخابية. فعندما ترعى المنظمات المدنية غير الحزبية عمليات الفرز السريع، قد تؤدي هذه الأخيرة إلى الأمور التالية:

- **نقل السلطة إلى الشعب.** يسمح الفرز السريع للمجموعات المدنية بانخراطها في الانتخابات على نحو فعال وأساسي، من خلال حث المواطنين على تطبيق حقوقهم في المشاركة في الشؤون الحكومية، والسعي وراء المعلومات الخاصة حول أوجه العملية الانتخابية الحرجة، ونقلها. لدى تقديم البرهان على الخطأ أو على سوء الإدارة، يستطيع المواطنون محاسبة المسؤولين أو الرؤساء السياسيين. أما عندما تساعد عمليات الفرز السريع في إقرار عملية شرعية، يمكن للمواطنين أن يتقوا بالنتائج وبشرعية الحكومة الناتجة عنها.

يمكن أن تعزز تجربة

تنظيم الفرز السريع

منظمة ما وتعدّها

لعمل متواصل في

مشاريع مرتبطة

بالديمقراطية.

- **بناء القدرة المحلية.** يصبح رؤساء عملية الفرز السريع والمراقبون المتطوعون متخصصين في قانون الانتخابات وإجراءاته لدى إعدادهم الفرز السريع. كما يطور هؤلاء القادة أيضاً مهارات في إدارة المشروع والموازنة وفي الاتصالات والتنظيم. أضف إلى أن الخبرة في تنظيم الفرز السريع قد تعزز منظمة معينة وتعدّها لاستمرارية العمل في مشاريع مرتبطة بالديمقراطية. وبالفعل، أصبحت منظمات عديدة يدعمها المعهد الديمقراطي الوطني مؤسسات مدنية قوية وقادرة على البقاء.

- **توفير معلومات موثوق بها وشاملة.** تحتل المجموعات المدنية المستقلة الموقع المناسب لإجراء عمليات فرز سريعة جديرة بالثقة. فبإمكانها استقطاب آلاف المراقبين نموذجياً، وتدريبهم في فترة وجيزة نسبياً، من أجل تأمين تغطية واسعة لليوم الانتخابي. يمكن تعيين المراقبين في مراكز الاقتراع قرب أماكن سكنهم حيث يعرفون المكان ملياً، فيحدّدون الأوضاع المشكّلة، ويحلّونها على نحو فعال. يتمتع المراقبون المحليون بالموقع المناسب من أجل توفير المتابعة اللازمة في فرز/جدولة الأصوات الانتخابية الطويلة الأمد، أو في إجراءات تقديم الشكاوى.

يشجّع المعهد الديمقراطي الوطني الأحزاب السياسية على إجراء عمليات فرز سريع، خصوصاً وأنّ هذه الأخيرة تجازف بالكثير يوم الانتخاب. فلديها الحق في ضمان نزاهة عمليات الانتخابات والفرز والجدولة، كما تتمتع بحق صون أصوات مؤيديها الانتخابية. وتجدر الإشارة إلى زيادة عدد الأحزاب السياسية التي تشارك الآن في نشاطات مراقبة الانتخابات، بالإضافة إلى عمليات الفرز السريع من أجل تأسيس قدرة تنظيمية طويلة الأمد. ومن شأن توظيف العناصر الجديدة من المتطوعين للفرز السريع من عامة الشعب وتطوير شبكة اتصالات قوية أن يعززوا التواصل مع الناخبين، ويدعموا الجهود الرامية إلى الحصول على الصوت الانتخابي.

كما أجرت وسائل الإعلام الإخبارية ومنظمات استطلاع الرأي العام عمليات فرز سريع. غير أنّه من العسير عليها إنشاء شبكات المتطوعين وأنظمة الاتصال الواسعة والموثوق بها، من أجل تحقيق هوامش الخطأ الضئيلة، ودرجات الثقة العالية المطلوبة في الانتخابات التي تشهد تقارباً شديداً بين المتنافسين. وتواجه المنظمات الدولية التي تجري عمليات الفرز السريع المشاكل عينها.

اعتادت المنظمات الدولية الاعتماد على عمليات الفرز السريع التي تجريها المنظمات المدنية المحلية الجديرة بالثقة. في بعض الحالات، بإمكان المنظمات الدولية التي تستطيع تأسيس شبكات المتطوعين، وأنظمة جمع المعطيات الضرورية لإجراء عمليات الفرز السريع الموثوق بها الإسهام بشكل ملحوظ في العمليات الانتخابية. ينطبق هذا الأمر بشكل خاص في البيئات السياسية المشحونة إلى حد كبير، كالحالات التي تلي النزاعات مباشرة، أو عندما تحول القيود المرتبطة بالوقت والموارد دون قدرة المجموعات المحلية على مراقبة الانتخابات.

### تدعم بعثات المراقبة

#### الدولية مصداقية

#### المجتمع المدني

وتنميته، لدى عملها مع

#### مجموعات محلية

ومساندة جهودها علنياً.

يدعو المعهد الديمقراطي الوطني إلى التعاون بين المجموعات الوطنية والدولية التي تقوم بمراقبة الانتخابات. تدعم بعثات المراقبة الدولية مصداقية المجتمع المدني وتنميته لدى عملها مع مجموعات محلية ومساندة جهودها علنياً. فضلاً عن أنه يترتب على البعثات الدولية أن تدافع عن حق المجموعات المحلية في مراقبة الانتخابات وإجراء عمليات الفرز السريع.

لكن لا بدّ من التنبيه إلى مسألة هامة. ففي حال التلاعب بالعملية الانتخابية قبل جدولة الأصوات، قد يشرع التثبت من دقة الفرز الاحتمال الحاصل. على سبيل المثال، فإنّ غزارة الاقتراع في انتخابات نيجيريا الرئاسية سنة 1999، أو سوء تمثيل الأصوات المُحتمل - كما سجّلها المسؤولون في انتخابات روسيا البيضاء الرئاسية سنة 2001 - ما كان ليسجّل في جدولة النتائج الواردة من مراكز اقتراع مماثلة. وللأسف الأنف ذكره، على عمليات الفرز السريع المتداولة في هذا الدليل أن تفحص أوجه عمليات الانتخاب والفرز النوعية.

نظراً لطبيعة عمليات الفرز السريع التي تتطلب دقة وعناية، والرهانات التي ينبغي مواجهتها، من المفضل عدم إجرائها ما لم تكن المنظمة المسؤولة واثقة كلّ الثقة من أنّها ستقوم بها على أكمل وجه؛ على أن تبقى واثقة من قدرتها هذه. ولهذه الأسباب أخذت العديد من البلدان القرار الحكيم بعدم إجراء الفرز السريع، لا بل إنّ منظمات مراقبة الانتخابات قرّرت، في بعض الحالات، قبل نهاية فترة ما قبل الانتخابات بقليل، ألا تحاول الإعلان عن تقديرات رقمية بالرغم من أنّها كانت ترغب في إجراء فرز سريع وكامل.

### إنّ عمليات الفرز

#### السريع محايدة من

#### الناحية السياسية غير

أنّه على من يجري هذه

#### العمليات أن يراعي

#### جيداً البيئة السياسية

#### المحيطة.

يعكس تعاقب الفصول في هذا الدليل التسلسل الزمني لمشروع فرز سريع نموذجي. فيحدّد الفصل الأول الفرز السريع، ويستعرض أهدافه، ويقدم قائمة بشروط النجاح المسبقة اللازمة لمعرفة إن كان هذا المشروع مناسباً ومجدياً. تتناول الفصول من الثاني حتى الثامن التفاصيل الأساسية المطلوبة لإعداد فرز سريع، وتنظيمه، وتطبيقه. فيساعد الفصل الثاني المجموعات على تأليف فريق عمل فعّال، والتخطيط للمشروع وتأمين التمويل. ويبرز الفصل الثالث أهمية تعزيز الفرز السريع من أجل ترسيخ المصداقية وكسب الدعم. يقدم الفصل الرابع النصائح المفيدة لبناء شبكة متطوعين وتدريبهم. يناقش الفصل الخامس المبادئ الإحصائية المستعملة في منهجية الفرز السريع بالإضافة إلى عملية تكوين عيّنة. أمّا الفصل السادس فيطلعنا على المبادئ التوجيهية الأساسية لمكونات الفرز السريع النوعية. يصف الفصل السابع

كيفية جمع معطيات الفرز السريع وتحليلها، ويقدم الفصل الثامن النصح حول الطريقة المثلى لاستعمال هذه المعطيات خلال اليوم الانتخابي.

إنّ عمليّات الفرز السريع محايدة من الناحية السياسيّة غير أنّه على من يجري هذه العمليّات أن يراعي جيداً البيئة السياسيّة المحيطة. من خلال هذا الدليل، يناقش المؤلفون إمّا طريقة تسهيل السياق السياسيّ المحليّ لإعدادات الفرز السريع وإمّا إعاقته، وكيفية إدراج الاعتبارات السياسيّة في مجريات الأحداث، كي لا يكون حياذ الفرز السريع ودقته موضع شكوك.

لا يعتبر المؤلفون أنهم يقدمون المقاربة النهائيّة لعمليّات الفرز السريع في هذا الدليل. فتاريخ كل بلد، وجغرافيته، وثقافته، تتيح الفرص أو تضع القيود التي تؤثر على تنظيم الفرز السريع النهائي، فقد تُجبر القيود المفروضة على الموارد والوقت على القيام بالتسويات. كما يمكن لبعض المجموعات أن تستعمل العيّنات الإحصائيّة وتقنيّات التحليل التي أتينا على ذكرها في هذا المؤلف، غير أنّها تغفل التشديد على السرعة أثناء جمع المعطيات. قد يتبع غيرها نصيحتنا في كيفية إنشاء شبكة متطوعين، وجمع المعطيات واستعمالها، غير أنّها تعجز عن استعمال عيّنة عشوائية من مراكز الاقتراع. بالرغم من ذلك، من شأن التقنيّات التي نتناولها في هذا الدليل أن تساعد أية مجموعة لمراقبة الانتخابات في تحسين قدرتها على ذكر المشاكل التي حصلت في اليوم الانتخابي على أساس وطني وفي الوقت المناسب.

يقدم هذا الدليل القاعدة اللازمة لتنظيم عمليّات الفرز السريع وإجرائها، لكن لا شك في أنّ هذه التقنيّات ستستمرّ في التطور. فقد يتم اكتشاف طرائق جديدة لإدارة المعطيات كما أنّه من الممكن تحسين استمارات المراقب من أجل التطرّق إلى أية مشكلة طارئة. ومن المرجح أن يتحسن التعاون بين المنظمات المراقبة، أمّلية كانت أو دولية. يتطلع المعهد الديمقراطي الوطني إلى دعم المنظمات التي تستغلّ مهاراتها، ومواهبها، وإبداعها من أجل زيادة الإرث الغني الذي أنشأه رواد هذه الأداة المبتكرة والفعّالة وكلّ من ساهم في تطويرها.